تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس الكبرى

Cofinancé par l'Union européenne

تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس الكبرى

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

، ص.ب. 105، 1003 حي الخضراء
تونس-الجمهورية التونسية
الهاتف : 511 790 71 216+ الفاكس : 611 773 71 216+
www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
www.youtube.com/@cawtarvid2796
x.com/cawtar_ong

تم إنجاز هذا البحث بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وذلك في إطار مشروع صلة (Silaة).



الفـــهرس

المقدمة	2
منهجية العمل	5
المبادرات الحالية لوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي	6
في المجال الأكاديمي	6
الممارسات الجيدة	22
في المجال الجمعياتي	24
الممارسات الجيدة	27
مقترحات لتعزيز جهود الوقاية	30
الخاتمة	30

المقدمة

يهدف تقرير الحصر حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG) إلى تقديم قراءة للمبادرات والاستراتيجيات المعتمدة حاليا في مجال الوقاية من هذا النوع من العنف، سواء في إطار عمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني أو ضمن الأوساط الأكاديمية من جامعات وكليات ومعاهد ومراكز بحث. ويستند هذا التقرير إلى جملة من المعطيات النوعية التي تسلط الضوء على طبيعة الجهود المبذولة، وأوجه التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين، والنهج المعتمد في تصميم وتنفيذ برامج الوقاية.

ولا يقتصر التقرير على توصيف الوضع الراهن، بل يسعى أيضًا إلى تحديد الفجوات والاختلالات في التدخلات الحالية، سواء من حيث النطاق أو الاستهداف أو الأثر، مع إبراز التحديات الهيكلية والعملية التي تعيق نجاعة الوقاية وفعالياتها. كما يتناول التقرير الفرص المتاحة لتعزيز الأثر الجماعي للجهود الوقائية، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات، وتطوير السياسات والآليات الكفيلة بترسيخ ثقافة الوقاية ومناهضة العنف بجميع أشكاله وتمظهراته. ويأتي هذا التقرير في سياق كثر فيه العنف المسلط على النوع الاجتماعي في تونس، إضافة إلى تنامي أحداث تقتيل النساء.

في تونس، كما في العديد من البلدان، لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل تحديًا كبيرًا يؤثر بشكل مباشر على حياة النساء والفتيات. فقد أظهرت الدراسات والأبحاث المتخصصة أن العنف ضد النساء ليس مجرد ظاهرة معزولة، بل هو نتيجة لمجموعة من العوامل الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تساهم في استمراره وانتشاره.

فظاهرة العنف تتطوّر بتطوّر المجتمعات، لتتّخذ أوجها وأشكالا متعدّدة منها «الظاهر الذي يمكن ملاحظته مباشرة، أو الخفي البنويّ الكامن في الهياكل الاجتماعية التي تمنع الأفراد من تحقيق كامل قدراتهم، وهو أقلّ وضوحًا لكنّه أكثر ضررًا.» [1]، فالعنف يستمدّ قوّته وشرعيّته من المعايير الاجتماعية ومن المحيط بناء على ما يستبطنه الأفراد من قيم وعادات وتقاليد وأعراف وما يعيدون إنتاجه عبر التنشئة الاجتماعيّة، فما يصنّف عنفا في زمان ومكان محدّدين، قد لا يعدّ عنفا بالضّرورة إذا ما تغيّرت البيئة والزّمن، وهو ما ذهب إليه اميل دوركهايم في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» [2] حيث أبان خصائص الظّواهر الاجتماعيّة ونسبيّتها واختلافها حسب المجتمع والسياق الاجتماعي، إذ تأخذ شكل المجتمع الذي وجدت فيه، فمرتكبو العنف يجدون في تراثهم الثّقافي والاجتماعي تبريرات لسلوكهم وأفعالهم ويجدون أيضا أنصارا يتبنوّن ما اقترفوه في حقّ غيرهم، فيتحوّل العنف بذلك في مناسبات عديدة من فعل وجب تجريمه -باعتباره وسيلة تهدّد سلامة الأشخاص وتكرههم على الامتثال أو تجبرهم على التّخلّي عن سلوك ما أو هدف ما أو مبدأ ما- إلى فعل مشروع بتعلة ضمان الاستقرار الاجتماعي، واتّباع ما تواضعت عليه الجماعة وما ألفته أفرادها. ويزداد العنف حدّة إذا كان ناتجا عن مواجهة رغبة فرديّة أو جماعيّة في الحدّ من هيمنة السّلطة الرّسمية[3]. فهذه العلاقة الجدليّة بين العنف والسّلطة غالبا ما تُستعمل وسيلة للمحافظة على نظام ما لضمان السّيطرة والبقاء وإحكام الهيمنة على فعل توزيع أدوار القوة داخل المجتمع فالعلاقة «بين العنف والسّلطة علاقة معقّدة تطرح

(1) Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and Peace Research. Journal of Peace Research, 168–172.
https://www2.kobe-u.ac.jp/~alexroni/IPD%202015%20readings/IPD%202015_7/Galtung_Violence,%20Peace,%20and%20Peace%20Research.pdf

(2) - دوركهايم، إميل. قواعد المنهج في علم الاجتماع. طبعة المركز القومي، مكتبة شغف، 2025. متاح على:
https://shaqhaf.com/public/book2327.html آخر زيارة للموقع 8 ماي 2025

(3) أرندت، حنة. ما السياسة؟، ترجمة وتدقيق: د. زهير الخويلدي وأ.سلمى بالحاج مبروك، متاح على موقع فولابوك:
https://foulabook.com/ar/book/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%9F-pdf
آخر زيارة للموقع 29أفريل 2025

إشكاليّات كبيرة حول كيفيّة تغيير العنف والعنف المضادّ، والعنف الشّرعي واللّاشرعي وارتباطه بالسّلطة».[4] وهو ما يجعل العنف موضوعا متواتر التّناول من قبل الباحثين ومن قبل أطياف المجتمع المدني وإن اختلفت الزوايا فإنّ الهدف واحد سبل تطويق الظّاهرة والحدّ من تبعاتها على الأفراد والمجتمع.

والجدير بالذّكر أنّه رغم التقدم الذي حققته تونس في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والترسانة القانونيّة المناهضة للعنف على غرار القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته بهدف منع ومكافحة كل أشكال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك استغلالهم أو انتهاك حقوقهم وتحديد الجرائم المرتبطة بالاتجار بالأشخاص والعقوبات المستوجبة، والإجراءات اللازمة لحماية الضحايا وامكانات توفير الدعم للضّحايا, وكذلك قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. يهدف هذا القانون إلى وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وذلك بإتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم. ورغم اتخاذ التّدابير الردعية والاجراءات الحمائيّة فإنّ الظّاهرة في تنامي مطّرد ولا يزال العنف المسلط على النساء يشكل تحديًا ملحًا يستدعي التعامل معه بشكل مستمر وجاد. إذ تشير الإحصائيات إلى أن النساء في تونس يعانين من مختلف أشكال العنف، سواء كان جسديًا، نفسيًا، اقتصاديًا أو حتى جنسيًا، داخل المنازل وفي أماكن العمل وفي الفضاءات العامة. فوفقا للتقرير الوطني الخامس حول مقاومة العنف ضدّ المرأة في تونس[5] أكثر الأشكال ارتفاعا هو العنف المعنوي بنسبة تقدر بـ 84% ويليها العنف المادي بنسبة تقدر بـ 72 % ويبقى العنف الاقتصادي في المرتبة الثّالثّة بنسبة تراوح 42% من بين الإشعارات الواردة على الخطّ الأخضر 1899 للإصغاء وتوجيه النّساء ضحايا العنف8300 مكالمة. الفئة العمرية الأكثر عرضة للعنف واللاتي اتصلن هي الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 40 % وتليها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 25%، ويمكن اعتبار هاتين الفئتين «العمر تحت الضّغط». الزّوج هو القائم بالعنف في 74% من الحالات الواردة على الخط الأخضر 1899

سيتناول هذا التقرير عرض المساعي القائمة في الوسط الأكاديمي والجمعياتي، مع التركيز على التفاوت في الاهتمام والطرح بحسب التخصصات الأكاديمية، وكذلك المبادرات الميدانية التي ينظمها المجتمع المدني في سبيل مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الوقاية منه.

فمثلا، في الفضاء الأكاديمي، نجد أن الاهتمام بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي يختلف بشكل ملحوظ وفقًا للتخصصات الأكاديمية المختلفة. ففي بعض التخصصات على غرار الدراسات القانونيّة والعلوم الاجتماعية وتخصّص النوع الاجتماعي والعلوم الانسانية، يتم تناول هذا الموضوع بشكل مستمر، حيث يتزايد الاهتمام به سواء من قبل الطلبة أو الأساتذة. هذا التوجه ينعكس في البحث العلمي، والمواد الدراسية، والمناقشات الأكاديمية التي تسعى لتوفير الفضاءات المناسبة لتناول الموضوع. كما أن هذه التخصصات غالبًا ما تشهد نشاطات بحثية وثقافية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعكس اهتمامًا متزايدًا بدراستها من مختلف الجوانب.

(4) -علي، منال وجدي. (2022). إشكالية العلاقة بين العنف والسلطة في الفلسفة السياسية. مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، العدد 54.
https://kgef.journals.ekb.eg/article_250789_b9a1d3efc33a1c923d5fb75e2a0e78a9.pdf آخر زيارة للموقع بتاريخ 10 ماي 2025

(5) - التّقرير الوطني الخامس حول مقاومة العنف ضدّ المرأة في تونس : تطبيقا للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، الصادر عن وزارة المرأة في نوفمبر 2023،ص73.

أما في بعض التخصصات الأخرى، فإن طرح موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يكون أقل حضورًا، سواء على مستوى البحث أو التدريس (كالطب والرياضة).

وفي تخصصات أخرى كالاقتصاد والتصرف والسينما والجغرافيا، تظل هذه المواضيع شبه معدومة أو لا تُعطى أي اهتمام يُذكر في البحوث. في هذه الحالات، قد يكون التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي غائبًا تمامًا عن المناهج التدريسية أو الأبحاث الأكاديمية، الأمر الذي يُضعف الوعي الطلابي حول هذا الموضوع.

بالنسبة للقطاع الجمعياتي، يُعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي من القضايا البارزة التي يتم تناولها من خلال العديد من الأنشطة والبرامج. تتصدر المنظمات الحكومية وغير الحكومية في العديد من الحالات عملية التوعية والتنفيذ لبرامج وقائية وتوعوية تهدف إلى مناهضة هذه الظاهرة والحد منها.

وفي هذا التقرير، سنتناول كل ما تم ذكره، مع تقديم الفرص والتحديات التي تواجه الوسطين الأكاديمي والجمعياتي في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. سيتم التركيز على تحديد الفجوات التي يجب معالجتها، وكذلك الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز جهود الوقاية والتوعية، باعتبار أنّ الوعي الجمعي يرتبط في علم الاجتماع بوعي الأفراد بالظروف والعلاقات التى تربطهم ببعض داخل مجتمعهم، كتعبير عن استيعابهم وفهمهم لهذه الظروف بصفة الإدراك العام أو الوعي بها داخل المجتمع[6].

(6) - https://bit.ly/3nxBXaR «المرونة العصبية والوعى الجمعي فى عالم ما بعد كورونا؟"، محمد بكري، جريدة المال، 22/06/2020، شوهد في:06/ 06/2025، في:

المنهجية

تم اعتماد المنهج الكيفي في هذا الحصر، وذلك لضمان التعمق في فهم الظاهرة المدروسة وللحصول على رؤية أشمل وأدق حول الأعمال المنجزة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءين الأكاديمي والجمعياتي في تونس الكبرى (تونس، منوبة، بن عروس، أريانة).

وسمح لنا هذا المنهج بالتعمق في تفاصيل أعمال أكاديمية محددة والدراسات الميدانية التي قام بها المجتمع المدني في هذا المجال. من خلاله، استطعنا تسليط الضوء على السياقات والظروف التي أدت إلى طرح بعض المواضيع من قبل الأكاديميين والمنظمات الحكومية والغير الحكومية، وكذلك فهم الخلفيات الاجتماعية والثقافية التي شكلت هذه الأعمال، وزوايا تناولها وقد أتاح لنا المنهج الكيفي استكشاف مواقف الأفراد من طلبة وأساتذة وناشطين من خلال المقابلات والحوارات التي أجريناها، مما وفر رؤية حول كيفية تناولهم لهذا الموضوع في مجالاتهم المختلفة والمتنوعة.

تم الاعتماد على مصادر متعددة لجمع بيانات هذا الحصر ، مع التركيز على الدراسات الأكاديمية (رسائل ومذكرات البحث) والأبحاث الخاصة بالمجتمع المدني. تشمل مصادر البيانات التي تم استخدامها ما يلي:

√ البيانات المؤسسية المتوفرة عبر الإنترنت

تم جمع التقارير والبحوث التي نشرتها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تقارير سنوية ودراسات ميدانية تناولت العنف القائم على النوع الاجتماعي. شملت هذه البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للمنظمات التونسية والدولية العاملة في هذا المجال.

√ الدراسات الأكاديمية والمقالات البحثية:

تم جمع العديد من الدراسات الأكاديمية المتوفرة في مختلف التخصصات العلمية التي تناولت العنف القائم على النوع الاجتماعي. وشملت هذه الدراسات الأبحاث الجامعية التي أجريت في المؤسسات الجامعية التونسية من رسائل جامعية وأطروحات الماجستير والدكتوراه التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة.

√ المجموعات البؤرية:

تم تنظيم مجموعتين بؤريتين يوم 12 أفريل 2025، الأولى ضمت 6 جمعيات والثانية 7 جمعيات وذلك لقياس مستوى الوعي والتفاعل مع موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوساط الأكاديمية والجمعياتية. شملت هذه المجموعات البؤرية أعضاء وعضوات من جمعيات ناشطة بالبلاد التونسية على غرار ضحى الجورشي عن جمعية اليافعين واليافعات ADO+ وبو جمعة زنايدية الجمعية التنموية بالمنيهلة بوراوية العقربي الجمعية التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الاعاقة .....وبعض الباحثين/الباحثات الذين يشتغلون معهم على غرار جنين التليلي باحثة في علم الاجتماع من جمعية تقاطع، واياس الجعايبي باحثة في العلوم القانونية جمعية صناع الأمل، نادية السويسي مهندسة عن الجمعية التونسية للمهندسات...، للنقاش حول طبيعة وجود هذه المواضيع في الأبحاث والمبادرات الميدانية، وكيفية التعامل معها ومنهجية طرحها.

√ المقابلات:

تم اعتماد المقابلات كأداة بحثية في الأوساط الأكاديمية، حيث شملت مقابلة 13 أستاذ وأستاذة في مختلف المؤسسات الجامعية التي شملها البحث، بالإضافة إلى قرابة 11 من حافظي/ات المكتبات وأحيانا الموظفين العاملين في مصلحة الماجستير والدكتوراه فيما يقارب الأربع موظفين/ات.

من خلال هذا التنوع في المصادر، تمكنا من بناء صورة حول الوضع الحالي للأعمال المنجزة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالين الأكاديمي والجمعياتي، مع تسليط الضوء على الفجوات في الأبحاث والمبادرات.

المبادرات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

1. المجال الأكاديمي:

شمل الحصر الميداني أربع ولايات تونس الكبرى (تونس، أريانة، منوبة، وبن عروس)، مع الحرص على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات الجامعية من خلال تنويع الاختصاصات. ومن بين الجامعات التي شملها الحصر :

جامعة منوبة

- المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر سعيد
- المدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات التصميم
- المعهد العالي لفنون الملتيميديا بمنوبة
- المدرسة العليا للتجارة بتونس
- معهد الصحافة وعلوم الإخبار
- المعهد العالي للتوثيق بتونس
- كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة

جامعة قرطاج

- معهد الدراسات التجارية العليا بقرطاج
- المدرسة العليا للسمعي البصري والسنيما بقمرت
- كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

جامعة تونس

- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس
- المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس

جامعة تونس المنار

- كلية الطب
- كلية الحقوق والعلوم السياسية

من خلال الحصر الميداني، تبين وجود تفاوت ملحوظ بين مختلف الجامعات في مدى تناولها لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد اتضح أن بعض الاختصاصات تولي اهتماما واضحا وصريحا بهذا الموضوع أكثر من اختصاصا أخرى. والوعي أيضا بأهمية تفكيك بناء العلاقات بين الجنسين وأسباب عدم توازن القوى وهذا الاهتمام من شأنه أن يظهر الفروقات والتراتبيات التي تبنى على أساس الجنس البيولوجي وكيف أنّ النّساء في الوقت الحاضر يخضعن لعلاقات استغلال وتسلّط... «فلأنّهنّ يملكن منذ ولادتهن بنى فيزيائيّة ونفسية معينة عليهن القيام بأعمال مميزة...»ألقيت على عاتقهنّ مسؤولية العمل المنزلي وتؤبية الأطفال وراحة الزوج»[7]

المؤسسات الجامعية التي تناولت موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي

من بين المؤسسات الجامعية التي أبدت اهتماما ملحوظا وتناولت موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل موسع في البحوث، نذكر على وجه الخصوص:

- **معهد الصحافة وعلوم الإخبار – جامعة منوبة: حيث تم تنفيذ العديد من الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي من جهات مختلفة**

يعد معهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة من بين المؤسسات الجامعية التي برز فيها اهتمام متزايد وملحوظ بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي. هذا الاهتمام يتجلى بوضوح من خلال ما تم رصده عبر موقع «بيروني»، حيث تضمّنت عدة أطروحات ماجستير ودكتوراه أبحاثا في هذا المجال، وهو ما يعكس انخراطا فعليا للطلبة، وخصوصا الطالبات، في تناول هذه الإشكالية من زوايا متعددة، سواء إعلامية، سوسيولوجية أو حقوقية. فقد ركزت بعض البحوث على صورة المرأة في الإعلام والصحافة أو في برامج تلفزية محددة، على سبيل المثال: قاسم ريم، (إشراف عبد الكريم الحيزاوي)، صورة المرأة في الصحافة التونسية – تحليل مضمون صور المرأة الفوتوغرافية على واجهات الصباح، لابراس، الإعلان، الحدث، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، (ماجستير بحث في علوم الإعلام والاتصال، 1999).أو عاشور المنصف، (إشراف رضا النجار)، صورة المرأة في المسلسلات الدرامية التونسية: «صيد الريم» مثالا، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، (ماجستير بحث في علوم الإعلام والاتصال، 2009). وهناك من طرح الموضوع من جانب قانوني: مثل الصيادي مها، (إشراف فاطمة غزوز)، وضع المرأة بين القانون والواقع المعاش من خلال الصحافة

(7) - شووي (أورزولا) أصل الفروق بين الجنسين، ترجمة بو علي ياسين،دار الفرابي، بيروت، 2010.

المكتوبة: جانفي 2010 – جانفي 2011، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، (ماجستير بحث في علوم الإعلام والاتصال، 2011). ومنها من تناولها من منظور اتصالي: البلدي عبير، (إشراف فتحية السعيدي)، الدور الاتصالي لوزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين في مجال نشر القوانين الخاصة بالمرأة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، (ماجستير بحث في علوم الإعلام والاتصال، 2007)..[8]

لكن الحضور الأكاديمي لا يقتصر فقط على الإنتاج البحثي، بل يمتد كذلك إلى الأنشطة الموازية التي تُنظم داخل المعهد، لا سيما من خلال النوادي الجامعية. ووفق ما أفادت به المديرة السابقة للمعهد، الأستاذة حميدة البور، فإن المعهد «يزخر بالأنشطة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما العنف ضد النساء».

فمن جهة يتم تنظيم حملات وأنشطة توعوية من قبل الإدارة ولعل آخرها حلقة نقاش بالشراكة مع نقابة الصحافيين التونسيين واليونسكو ومشروع PAMT2 حول موضوع الصحافيات في تونس من أجل بيئة سليمة وآمنة وذلك يوم23 أفريل 2025، كما تم التطرق إلى الموضوع في مخبر البحث الخاص بالمعهد «الإعلام و الاتصال و السياقات الانتقالية» في الندوة الافتتاحية للمخبر حول « الميديا و الاتصال و المجال العمومي في السياقات الانتقالية»، في 22 جانفي2025، لم يخصص له محور مستقل في المداخلات، ولكن تم الحديث عن أشكال العنف والتمييز التي تتعرض لها النساء في الفضاء والمجال العمومي.

ومن جهة أخرى، تمّ تناول هذا الموضوع من قبل الطلبة داخل النوادي، حيث نظم مثلا هذه السنة نادي 'شبكة نما' في المعهد، تحت اسم Voice of Defenders، حملة توعوية حول العنف المسلط على النساء بتاريخ 25 نوفمبر. تمثلت الحملة في تعليق لافتات داخل المعهد، إلى جانب نشر مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي[9]، وذلك في إطار حملة الستة عشر يومًا لمناهضة العنف ضد النساء.

ويبرز دور **النادي النسوي التابع لجمعية «أصوات نساء»**، الذي يعمل على مناصرة قضايا النساء داخل الفضاء الجامعي، من خلال تنظيم لقاءات توعوية وأنشطة ثقافية. وأكدت رئيسة النادي، لينا بن سنوسي، أن هذا الفضاء حاول إثارة النقاش حول قضايا النوع الاجتماعي، غير أن تجاوب الطلبة ظل محدودا، وهو ما أرجعته إلى ضعف تجذر الثقافة النسوية داخل الجامعات التونسية، بالإضافة إلى الغموض المفاهيمي المحيط بمصطلح «النسوية»، الذي لا يزال مثار جدل وسوء فهم لدى فئات من الطلبة.

إلى جانب النادي النسوي، نشطت نوادٍ أخرى في تناول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، على غرار **نادي «المادة نادي المادة** [10]31، الذي تناول القضايا الحقوقية عامة، بما فيها العنف ضد النساء وحرية التعبير والصحافة. هذا التعدد في الفاعلين داخل المعهد يعكس ديناميكية طلابية ومدنية تؤشر على وعي متنامٍ، رغم التحديات الثقافية والمفاهيمية التي لا تزال تعيق التفاعل الأوسع مع قضايا النوع الاجتماعي داخل الجامعة.

(8) - لمزيد التعرف على مواضيع بحث أخرى منجزة في النوع الاجتماعي انظر الملاحق

(9) https://www.facebook.com/reel/8682488391858752

(10) https://www.facebook.com/groups/113396275991619/user/100069923063221/

يتضح من خلال المعطيات التي جمعناها من المستجوبين/ات أن المعهد يشهد اهتماما متزايدا بموضوع النوع الاجتماعي والعنف القائم عليه.

من جهة البنية التحتية للمكتبة، تؤكد السيدة فاطمة الشرقي، مديرة المكتبة، توفر موارد متعلقة بعلم الاجتماع تتناول الموضوع، بما في ذلك كتب متخصصة ورسائل بحث جامعية، أغلبها باللغة العربية، إلى جانب الفرنسية والإنجليزية. ومع ذلك، لا توجد تصنيفات خاصة أو قواعد بيانات مستقلة مخصصة لهذا النوع من الدراسات، حيث يتم التعامل مع الموضوع ضمن الإطار العام للعلوم الاجتماعية، عبر منظومة «بيروني» وقواعد بيانات وطنية مثل these.tn و Cairn.tn. كما لا توجد أدلة بحث أو تدريبات موجّهة بشكل خاص لمساعدة الطلبة في الوصول إلى هذه الموارد، مما يُبرز حاجة ماسة لتطوير خدمات الدعم الأكاديمي في هذا المجال.

أما على مستوى الإنتاج البحثي والاهتمام الأكاديمي، تشير أ.د حميدة البور إلى حضور متنامٍ للموضوع في أعمال الطلبة، خصوصا من الإناث، الذين يبدون اهتمامًا واضحًا بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف ضد النساء. وتوضح أن هذا التوجه يلقى دعما من بعض الأساتذة المشرفين، وتتم معالجته من زوايا مختلفة، كتمثيلات العنف في الأعمال الدرامية أو الخطاب الإعلامي. وقد بدأت تظهر مقاربات منهجية تجمع بين التحليل الكمي والكيفي، في حين تبقى التحديات اللغوية، خصوصا عدم التمكن من الفرنسية والإنجليزية، عائقا أمام استفادة الطلبة من الأدبيات الدولية في المجال.

يُتناول موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن عدد من المواد الدراسية، من بينها مادة «الإعلام والجندر» (السنة الثانية صحافة)، ومادة «الاتصال والجندر»(السنة الثانية اتصال). وقد أكدت الأستاذة حميدة البور أن هذا الموضوع يطرح أيضا في مواد أخرى عند الاقتضاء، مثل مادة «حقوق الإنسان».

معهد الصحافة وعلوم الإخبار مؤسسة منفتحة على الشراكات، ولها اتفاقيات تعاون مع منظمات دولية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان[11] UNFPA ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR[12] والاتحاد الوطني للمرأة التونسية UNFT [13].

- **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس – جامعة تونس:**

شهدت هذه الكلية إنتاجا علميا متنوعا وكثيفا في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، إذ تحتفظ المكتبة الجامعية برصيد مهم من المذكرات ورسائل البحث التي تناولت مواضيع النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقضايا ذات الصلة بالنساء وتمثلاتهن في المجتمع. كتناول قضايا المرأة في الوسط الريفي أو قضايا جنسانيّة النّساء أو مكانة المرأة والتمثلات الاجتماعية يشمل هذا الرصيد أعمالا أكاديمية متنوعة تغطي زوايا متعددة من هذه المواضيع، سواء من منظور سوسيولوجي، نفسي، أدبي، أو فلسفي، مما يجعل من المكتبة فضاء غنيا للباحثين والطلبة المهتمين بهذا المجال.

(11) صندوق الأمم المتحدة للسكان
(12) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر
(13) الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

فمن الطلبة من عمل على الموضوع في علاقة بوسائل الاعلام والصحافة مثل خولة القاسمي، (إشراف المنصف ونّاس)، العنف الرمزي ضد المرأة في الإعلام التونسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (رسالة ماجستير، 2007). وحميدة البور، (إشراف ليليا بن سالم)، La presse féminine en Tunisie, les causes d'un échec كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (CAR،1991)

وهناك من تناول الموضوع في علاقة بمشاركة النساء في السياسة: سعاد الورغمي، (إشراف المنصف ونّاس)، النساء والأحزاب السياسية في تونس بعد الاستقلال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (رسالة ماجستير، 2005). أو في العمل النقابي: سامي بالحبيب، (إشراف درة محفوظ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (شهادة الكفاءة في البحث، 1991)

تم تناول الموضوع كذلك من خلال طرح مسألة المساواة بين الجنسين: إيمان الزواوي، (إشراف درة محفوظ)، مدى حضور المساواة بين الجنسين في عملية التنشئة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (شهادة دراسات معمقة، 1999) والعنف الزوجي: يسرى الثابت، (إشراف شكري المناني)، العنف المسلط على الزوجات، (رسالة ماجستير، 2014). وشيماء جامع، (إشراف صلاح الدين بن فرج)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (رسالة ماجستير، 2014).

بين أهمية الوعي بالاشتغال على مواضيع ذات علاقة بالتنشئة الاجتماعية ودورها في تربية النشء على تفكيك العادات والتقاليد والأعراف التي استبطنها ليعيد قراءتها ومن ثمة فهمها وفهم أسباب الفجوات[14] ومن خلال البحث الذي قمنا به، يتبين أيضا أن الاهتمام بهذه القضايا يختلف باختلاف الأقسام والتخصصات داخل الكلية. إذ يبرز كل من قسم علم الاجتماع وقسم علم النفس كقسمين رئيسيين لإنتاج البحوث حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ففي قسم علم الاجتماع، تُعالج هذه المواضيع غالبا من خلال مقاربات ميدانية وتحقيقات مباشرة، مما يضفي على البحوث طابعا عمليا وتطبيقيا. أما في قسم علم النفس، فتُطرح هذه القضايا من منظور يجمع بين التحليل النظري والدراسة الميدانية، حيث يتم التركيز على العلاقات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالهوية الجندرية، وتمثلات الجسد، والعلاقات الأسرية ولاحظنا خاصة تركيزا على علاقة الأم والبنت. وجميعها مواضيع بحث تتيح التعرف على أسباب العنف القائم على الهيمنة وأصوله وكيف ينبني علاقات الهيمنة والسلطة وثنائية الفاعل والتّابع وميكانيزمات الاقصاء القائمة على الجنس[15] وأصول الفروق بين الجنسين وكيف تبنى هذه الفروق في المجتمعات.

من الأعمال المنجزة:

إياد حسين الكرنز، (تحت إشراف إقبال الغربي)، الآثار النفسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي وعلاقتها باستراتيجيات التكيف لدى الطالبات الجامعيات في قطاع غزة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (أطروحة دكتوراه في علم النفس، 2020).

(14) - لمزيد التعمّق انظر الجزء الثاني من كتاب سيمون دي بوفوار في كتابها الجنس الآخر في الجزء المتعلق بالتكوين ((formation

De Beauvoir (Simone) le deuxième,II ; l'expérience vécu, édition gallimard ;1949, « On ne naît pas femme : on le devient. Aucun destin biologique, psychique, économique ne définit la figure que revêt au sein de la société la femelle humaine ; c'est l'ensemble de la civilisation qui élabore ce produit intermédiaire entre le mâle et le castrat qu'on qualifie de féminin. Seule la médiation d'autrui peut constituer un individu comme un Autre.

(15) - لمزيد التعمق في فكرة ثنائية الهيمنة والرضوخ وسلطة الفاعل والتابع أنظر كتاب بورديو الهيمنة الذكورية

Plus généralement l'accès au pouvoir, quel qu'il soit, place les femmes en situation de double bind : si elles agissent comme les hommes

Bourdieu Pierre, La domination masculine, Paris, édition du Seuil, 1998

La Fille adoptive de Saloman», « Comme Jésus»: du miracle au délires de filiation / fécondité»: A» propos d'un cas de Schizophrénie paranöde, Imen El Euch (Samia Smida/ Hayet Ouertani), 2009 Memoire de Mastère en Psychologie Clinique et Psychopathologie Appliquée

Approche de la féminité en Tunisie: Evaluation de la qualité de l'image du corps, chez quatre» femmes homosexuelles par les méthodes projectives (Le Test Rorschach), Mastère en Psychologie Clinique de Imen Ghedhioui , Sous la direction de Riadh Ben Rejeb 2014

Psychologie de la femme enceinte: A propos d'une Grossese à risque, Etude de cas clinique, Mémoire Mastère en Psychologie Clinique de Sana Bouanani , Sous la Direction de Moez Bejaoui„ Sous la Direction d' Aida Naffeti 2014

في المقابل، وعلى الرغم من حضور موضوع النوع الاجتماعي في أقسام أخرى كالآداب والفلسفة، فإن تناوله غالبا ما يظل ضمنيا وغير مباشر، مرتبطا بتحليل النصوص أو الرموز الثقافية، دون التطرق إلى العنف كمفهوم قائم بذاته. كما يسجل تفاوت واضح في كثافة وجود هذه المواضيع داخل الرسائل الجامعية بين مختلف التخصصات، ما يعكس تفاوتا في الوعي الأكاديمي والاهتمام المؤسسي بهذه القضايا.

إن هذا التوزيع غير المتوازن يسلط الضوء على ضرورة تعزيز إدماج دراسات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البرامج الأكاديمية بشكل أكثر منهجية وشمولية، وعلى أهمية توفير موارد ملائمة وتمكين الطلبة من أدوات منهجية وأخلاقية لتناول هذه المواضيع الحساسة، خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد من قبل الجيل الجديد من الباحثين.

بالاعتماد على إفادات المستجوبين بالكلية منهم الأستاذين هنيدة حفصة ومحمد الجويلي، يمكن رسم صورة حول وضعية الموارد والأبحاث المتعلقة بدراسات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المؤسسة.

يتضح من المعطيات أن المكتبة الجامعية تضم موارد متنوعة حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الكتب، المقالات، الدراسات، والمجلات العلمية. غير أن هذه الموارد لا تخضع لتنظيم ممنهج ضمن قاعدة بيانات خاصة أو تصنيف موضوعي دقيق، ما يجعل الوصول إليها أمرا معقدا بالنسبة للطلبة والباحثين. بالإضافة إلى غياب التصنيفات الفرعية أو الفهارس الموضوعية الخاصة بهذه المواضيع، واعتماد المكتبة على فهارس تقليدية غير مرقمنة. كذلك، لا تتيح المكتبة في الوقت الراهن إمكانية الوصول إلى موارد إلكترونية، مما يزيد من صعوبة البحث ويحد من الاستفادة من التطور الرقمي في المجال الأكاديمي

تحتضن الكلية عددا محدودا من الأنشطة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، من بينها حلقة نقاش نظمت يوم 14 ماي 2025 مع الأسيرة الفلسطينية المحررة إسراء جعابيص، التي قدمت شهادتها حول مسيرتها النضالية. وقد نظم هذا اللقاء بمبادرة من جمعية النساء العربيات المخصّصات، وبالشراكة مع مخبر 'تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته'. كما انتظم يوم 22 أفريل 2025 يوم علمي بعنوان Violences coloniales قدمت خلاله الدكتورة فاطمة شلفوح مداخلة بعنوان: 'المرأة والعنف الاستعماري من خلال سيرة مناضلات تونسيات'.

- **كلية العلوم السياسية والقانونية بتونس – جامعة قرطاج:**

تعد كلية العلوم السياسية والقانونية بتونس من أبرز الكليات التي أولت اهتماما ملحوظا بمسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء على المستوى البحثي أو من خلال الأنشطة الثقافية والعلمية. فقد تناول العديد من طلبة الماجستير والدكتوراه هذا الموضوع في أعمالهم الأكاديمية، كما شكل محورا لعدد من المبادرات التي أنجزت داخل المعهد من قبل الطلبة أو الأساتذة والإدارة.

تم التركيز داخل هذه الكلية على الجانب القانوني والسياسي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في الأبحاث أو من خلال تنظيم ندوات وورشات عمل تستهدف الطلبة والأساتذة.

من بين هذه المبادرات، يبرز نشاط النادي النسوي التابع لجمعية «أصوات نساء»، الذي يعمل على مناهضة العنف ضد النساء وتعزيز وعي الطلبة بهذه الإشكالية. وفي حديث مع مريم ماكني، الكاتبة العامة للنادي، أشارت إلى أن ظروف إعادة هيكلة الرزنامة الجامعية وتغيير التوقيت قد أثرت سلبا على تنفيذ عدد من الأنشطة المبرمجة. ورغم ذلك، تمكن النادي من تنظيم فعالية نوعية حول «النساء والعمل النقابي» يوم 12 فيفري 2025، تم خلالها دعوة مجموعة من النقابيات من قطاعات مختلفة لتقاسم تجاربهن والتحديات التي يواجهنها كنساء في الفضاء النقابي.

وعلى صعيد التكوين القانوني التطبيقي، تحتضن الكلية هياكل باسم «المصحة/ العيادة القانونية»، نذكر منها العيادة القانونية للهجرة واللجوء. وقد تم إحداث هذه العيادة سنة 2022 في إطار المقاربة التربوية الجديدة المعتمدة في تدريس القانون، والتي ترتكز على مبدأ «التعلم من خلال التجربة». تهدف هذه العيادة إلى تمكين الطلبة من الجمع بين المعارف النظرية والممارسة العملية من خلال الاشتغال على ملفات حقيقية تتعلق بالمهاجرين وطالبي اللجوء.

يعتمد التكوين داخل العيادة على منهج عملي شامل، يتضمن دراسة حالات واقعية، والتدريب الميداني، والمشاركة في جهود المناصرة القانونية. ويُطلب من الطلبة، في هذا الإطار، تقديم الإرشاد والمرافقة القانونية لفائدة المهاجرين، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول حقوقهم والمسارات القانونية المتاحة لهم.

تدار العيادة من قبل فريق متعدد التخصصات يجمع أساتذة القانون العام والخاص، ما يضمن مقاربة شاملة ومتكاملة. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في أنشطتها، من خلال التعاون في استقبال الحالات، وتوجيه الطلبة، وتأطيرهم خلال مراحل التدريب.

الانخراط في العيادة مفتوح فقط أمام طلبة الماجستير الذين يستوفون شروطا أكاديمية. وفي هذا السياق، أفادت الأستاذة درة الجعايبي، المشرفة على العيادة، أن جزءا من عمل الفريق ركز على معالجة قضايا العنف، منها العنف المسلط على النساء المهاجرات.

أما بالنسبة إلى العيادة القانونية للعدالة المناخية والبيئية فهي تهدف إلى تقديم مساعدة قانونية مجانية للأفراد والمجتمع والمنظمات التي تناضل من أجل العدالة المناخية والبيئية. مما أتاح للطلاب المشاركين فرصة العمل على قضايا واقعية، والتعاون مع مختصين في القانون وخبراء بيئيين، والمساهمة بفعالية في بناء مجتمع أكثر استدامة وعدالة.

وأما عن مصحة العنف المسلط على النوع الاجتماعي، التي أحدث في 2019، فهي أول عيادة قانونية في تونس تُعنى

بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد أنشأت في إطار ماجستير في القانون الجزائي والعلوم الجنائية. وتندرج في إطار تفعيل الفصل السابع من القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

يأتي هذا المشروع بالشراكة مع عدة جمعيات:

أرض اللجوء (تعنى بالنساء المهاجرات)،

محامون بلا حدود (للمساعدة القانونية)،

بيتي (لرعاية النساء دون مأوى)،

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (تعالج العنف الزوجي)،

دمج (تُعنى بالعنف ضد الأشخاص ذوي التوجهات الجنسية غير النمطية).

وتقسم العيادة إلى ثلاثة سداسيات:

سداسي نظري، ثم سداسي ميداني للتفاعل مع المجتمع المدني، يليه سداسي لمعالجة حالات واقعية، تحت إشراف أساتذة جامعيين.

ولقد أفادتنا الأستاذة ندى الزيدي، المسؤولة عن المصحة، أن هذه المبادرة وفرت للطلبة فرصة التعامل مع حالات واقعية تحت إشراف أساتذة الكلية، وبالشراكة مع مهنيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والدولية. وقد تم إثراء الدروس بمداخلات قضاة، محامين، أطباء، وخبراء في حقوق الإنسان وضباط عدليين.

تركزت الحصص على عدة محاور، أبرزها:

- **فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكاله،**
- **تقنيات الإنصات للضحايا،**
- **إجراءات التكفّل بهن في مراكز الإيواء،**
- **دور الفحوصات الطبية في إثبات العنف،**
- **الدعم النفسي للناجيات،**
- **تقييم الأضرار اللاحقة،**
- **تتبع ومحاسبة الجناة،**
- **ودور الإعلام في الوقاية من هذا النوع من الجرائم.**

تشير نتائج المقابلات المجراة مع عدد من المتدخلين/ت في المجال الأكاديمي والإداري إلى أن قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي تحظى باهتمام متزايد داخل الكليات القانونية والسياسية، وهو ما يتجلى من خلال توفر موارد معرفية متعددة في مكتبات الكليات، تشمل كتبا، مقالات، رسائل ماجستير ودكتوراه، وأعمالا أكاديمية باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية. ومع ذلك، فإن هذا التوفر لا يُرافقه دائما تنظيم دقيق أو تصنيف منهجي لهذه الموارد، حيث أشار بعض المتدخلين، مثل الأستاذة مريم بن سالم نائبة العميد بكليّة العلوم السياسية والقانونية بتونس، إلى غياب سجل منظم للرسائل الأكاديمية نتيجة النقص في عدد موظفي المكتبة، ما يجعل الرجوع إلى هذه الأعمال أو استثمارها في أبحاث لاحقة عملية صعبة ومعقدة. من ناحية أخرى، يتضح أن التأطير المنهجي للطلبة في بحثهم عن هذه الموارد يقتصر غالبا على المساعدة التقنية من قبل أعوان المكتبة، دون وجود أدلة بحث أو تدريبات منهجية موجهة، ما يُضعف من القدرة الاستقلالية للطلبة في تتبع المسارات المعرفية الخاصة بهذه المواضيع.

على مستوى التخصصات الأكاديمية، برزت مجالات القانون الجنائي والدولي والعلوم السياسية كأكثر الاختصاصات التي تشهد تركيزا على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بينما يسجل التخصص في قانون الأعمال حضورا أقل لهذه المواضيع، نظرا لطبيعتها التقنية البحتة وابتعادها عن القضايا المجتمعية. وتظهر بعض الاختلافات المنهجية بين التخصصات، حيث تعتمد البحوث القانونية عموما على مناهج خاصة ومتعارف عليها ضمن التكوين الأكاديمي القانوني، فيما قد تتنوع المقاربات في العلوم السياسية. وبالرغم من هذا التنوع، فإن توجهات الأبحاث لا تبدو موحدة أو خاضعة لاستراتيجية مؤسسية واضحة، بل ترتبط غالبا بزوايا نظر فردية لدى الطلبة وبالإطار الذي يراه المشرف أو اللجنة العلمية من حيث منع تكرار المواضيع أو فرض مسارات بحثية جديدة.

أما بخصوص تطور الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والعنف، فقد أشار المتدخلون إلى أن هذا الاهتمام شهد ارتفاعا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد إدراج ماجستير القانون الجنائي، كما ساهمت التغيرات الاجتماعية والسياسية، وكذلك تصاعد النقاشات العامة حول حقوق النساء، في توجيه المزيد من الطلبة نحو هذه القضايا. غير أن هذا التوجه، وعلى الرغم من استمراريته، يواجه في بعض الأحيان صعوبات تتعلق بطبيعة المواضيع ذاتها، حيث تعتبر حساسة، (هناك نقاش في الموضوع فمثلا، اعتبرت الأستاذة مريم بن سالم أن الموضوع لم يعد حساسا أما الأستاذ خالد الماجري فيرى أن الموضوع مازال حساسا لليوم) وقد يؤدي العمل الميداني فيها إلى احتكاك مباشر مع مؤسسات مثل الشرطة أو المحاكم، ما قد يعرض بعض الطلبة للإحراج أو الاستهزاء (بسبب اختيارهم لموضوع العنف المسلط على النساء)، كما حصل مع إحدى الطالبات التي تعرضت للسخرية من قبل بعض الأعوان أثناء بحثها في موضوع العنف ضد النساء.

أما في مستوى التعاون والشراكات فإن الكلية انخرطت إيجابيا مع منظمات المجتمع المدني، (ومن شراكاتها الأخيرة ابرام شراكة مع فريق توحيدة بالشيخ)، سواء من خلال عقد الشركات أو تنظيم الندوات أو المشاركة في حملات مثل «16 يوما من النشاط لمناهضة العنف على النساء»، أو من خلال تبادل الرسائل والمذكرات مع كليات أخرى. ومع ذلك، لا تزال المقاربات الأكاديمية، وخصوصا في الفروع القانونية، منغلقة نسبيا على التخصصات الأخرى -حسب ما أفاد به الأستاذ خالد الماجري، وهو ما يحد من إمكانيات تطوير دراسات متعددة الاختصاصات في موضوع معقد ومتشعب مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تجدر الإشارة أن الكلية تدرس في برامجها مواد تتعلق بموضوع بحثنا مثل «القانون والجندر»، و»الحد من العنف المسلط على النساء»، ومادّة «الاتجار بالأشخاص

- **كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة تونس المنار:**

ساهمت هده الكلية بدورها في تناول هذا الموضوع من خلال بحوث قانونية تناولت الإطار التشريعي والسياسات الوقائية.

بناء على المقابلة مع عبد القادر الدريدي، مدير المكتبة، يمكن القول أن المكتبة تتوفر فيها موارد ورقية تتعلق بدراسات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل المذكرات والكتب وبعض الدراسات، إلا أن هذه الموارد غير مصنفة ضمن قاعدة بيانات خاصة، ولا توجد تصنيفات فرعية أو أدوات إرشادية تسهل على الطلبة عملية الوصول إليها، مما يجعل عملية البحث عن هذا النوع. كما أن معظم الإنتاج العلمي المتوفر يتمثل في رسائل بحث أكثر من أطروحات الدكتوراه، مع ملاحظة تركّز هذا الإنتاج في مجالات مثل القانون الجنائي والقانون الخاص، مقابل حضور أقل في تخصصات أخرى.

من حيث اللغة، فإن الموارد المتوفرة مكتوبة في أغلبها باللغة العربية، ولم يلاحظ تطور ملحوظ في استخدام لغات أخرى مثل الفرنسية أو الإنجليزية في السنوات الأخيرة، رغم أن الانفتاح اللغوي يمكن أن يوسع آفاق البحث في هذا المجال. على مستوى استخدام الموارد، أشار مدير المكتبة إلى وجود طلب متزايد من الطلبة والأساتذة على الوثائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي، خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الإقبال يقابله نقص في الموارد وتوفرها المحدود، مما يؤدي إلى صعوبات في النفاذ إليها، خصوصا في ظل غياب نسخ كافية أو دعم إلكتروني متقدم.

فيما يتعلق بالمصادر الرقمية، يمكن للطلبة الوصول إلى بعض المنصات مثل «بيروني» و«these.tn»، غير أن الاستفادة منها تظل محدودة لأسباب تقنية أو لوجستية مثل ضعف التنقل أو قلة الإرشاد.

ومن بين العناوين التي تناولت الموضوع:

رغدة الزنايدي، تحت إشراف محمد الناصر الواد، «العنف المسلط على المرأة بين المعايير الوطنية والدولية», كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية، 2018).

راضية هرمي، تحت إشراف البشير بن مبروك، «العنف داخل الأسرة», كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية، 2009).

- **كلية الآداب والفنون والإنسانيات- جامعة منوبة:**

التي تطرقت إلى هذا الموضوع ضمن مجالات البحث في اختصاصات متعددة مثل الحضارة والنوع الاجتماعي، مما ساهمت في تقديم مقاربات متنوعة لفهم الظاهرة وكيفية معالجتها

تحتضن كلية الآداب بمنوبة منذ 2016/2017 ماجستير بحث في «الجندر والثقافة والمجتمع»، تشرف عليه الأستاذة أمال قرامي، ويطرح هذا الماجستير مقاربة متعددة التخصصات تسمح بفهم أعمق لمفاهيم الجندر من زاوية

سوسيولوجية، أنثروبولوجية، ثقافية وحقوقية وقانونية وتاريخية... كما يشمل الماجستير وحدات بحثية تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي بمختلف تمظهراته، سواء داخل المجالين الخاص والعام أو ضمن السياقات المؤسساتية والثقافية. ويمثل هذا الماجستير فضاء علميا هاما لتكوين الباحثين والباحثات في هذا المجال.

تتميز كلية الآداب بمنوبة بحيوية على مستوى النشاط الطلابي. ويعد نادي الجندر من أبرز الفضاءات الطلابية التي تنشط في هذا موضوع العنف المسلط على النوع الاجتماعي، إذ يعمل على تنظيم لقاءات وندوات وحلقات نقاش تعالج مواضيع متصلة بالنوع الاجتماعي من زوايا متعددة، غالبا ما تكون مغفلة في البرامج التعليمية الرسمية. ويبرز من بين أنشطته الأخيرة تنظيم مجموعة بؤرية ركزت على دراسة وفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الفضاء الجامعي، في جامعة منوبة. هذه المبادرات الطلابية تعكس وعيا متزايدا لدى الطلبة والطالبات، بل أيضا سعيا لإنتاج معرفة بديلة تنبع من الواقع الجامعي وتراكم حوله أدوات الفهم والتحليل. ورغم محدودية الموارد المؤسسية، تظل هذه الفضاءات الطلابية بمثابة مختبرات حيوية لفهم وتحليل قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من منطلق نقدي وتشاركي.

من بين الأعمال البحثية المنجزة نذكر: بثينه المنصوري، (تؤطير أمال قرامي)، تمثلات الجسد الأنثوي الخمسيني من خلال روايتي اسمه الغرام وامرأة في الخمسين (2019)، نورة برينصي، (تؤطير أمال قرامي)، أشكال العنف المسلط على النساء في الأمثال الشعبية التونسية، راقية السالمي، (تؤطير حميدة البور)، حضور المرأة المترشحة للانتخابات البلدية ماي 2018 في الاعلام العمومي: وكالة تونس إفريقيا للأنباء نموذجا (2021)

إلى جانب المؤسسات الجامعية التي أظهرت انخراطا فعليا وواعٍ في تناول قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع، توجد مؤسسات أخرى تناولت هذه المواضيع بدرجة أقل، أو بشكل عرضي وغير ممنهج أحيانا. ومن بين هذه المؤسسات يمكن الإشارة إلى:

- **المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد:** حيث يطرح موضوع النوع الاجتماعي غالبًا من زاوية «التمييز بين الجنسين» وليس من منظور جندري بالمعنى التحليلي والنقدي.

يتبيّن من خلال إجابات السيدة سميرة الجندوبي، حافظ مكتبات، أنّ مكتبة المعهد العالي للرياضة بقصر السعيد لا تخصص موارد موسّعة أو منظمة حول دراسات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، رغم وجود بعض البحوث الأكاديمية التي تتناول قضايا النساء والرياضة. لا تتوفر قاعدة بيانات أو مجموعات متخصصة، لكن الطلبة يمكنهم الاستفادة من دليل البحث (Catalogue de recherche) في عملية الوصول إلى الموارد. ويلاحظ وجود بعض التفاوت في التخصصات التي تتناول هذه المواضيع، حيث تبرز بشكل أكبر في قسم العلوم الإنسانية.

المكتبة لا تعتمد تصنيفا خاصا لهذا النوع من المواضيع، إذ تُدرج الوثائق ذات الصلة ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتميّز غالبية البحوث المتاحة بأنها مكتوبة باللغة الفرنسية، مع ملاحظة حديثة حول توجه بعض الطلبة لاستخدام اللغة العربية بدافع فرص التشغيل في الخارج، خاصة في الخليج.

من جهة أخرى، تؤكد المستجوبة وجود تطوّر ملحوظ في اهتمام الطلبة بمواضيع الجندر والعنف القائم على النوع الاجتماعي مقارنة بالسنوات السابقة، إذ لم تكن هذه القضايا مطروحة بالشكل الذي أصبحت عليه اليوم. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعهد يضم مخبر بحث تحت إشراف الأستاذ محمد سهيل بعنوان: Performance sportive

sport et société، إلا أنه لم يسبق له أن اشتغل على مواضيع النوع الاجتماعي أو العنف المبني على النوع. كما أن حادثة سرقة تعرض لها المعهد أثرت على توفر الوثائق والمعطيات، مما حد من إمكانيات المكتبة في هذا المجال وغيره من المجالات.

وحسب ما أفاد به الأستاذ حفصي بالضيوفي، مدير سابق للمعهد والمدير الحالي للمعهد العالي للتوثيق، فإن مقاربة النوع الاجتماعي في مجال الرياضة لا تزال محدودة ومختزلة في ثنائية الجنس البيولوجي (ذكر/أنثى)، دون التعمق في الأبعاد الجندرية والاجتماعية التي تميز هذا المفهوم. فعلى الرغم من وجود أعمال بحثية تناولت قضايا العنف، إلا أن تناولها غالبا ما يكون مرتبطا بجنس الضحايا أو الفاعلين، لا بمنظور جندري يُحلل التفاوتات والهياكل الاجتماعية التي تنتج وتعيد إنتاج العنف القائم على النوع.

تركز الأبحاث المتوفرة بشكل ملحوظ على وضعية المرأة الرياضية، لا سيما في علاقة بجسدها وبنيتها الجسدية، والتمثلات الاجتماعية المرتبطة بها، بما في ذلك الوصم والتمييز الذي تتعرض له عند ممارستها لأنواع رياضية تعتبر «ذكورية». وقد أظهرت بعض بحوث الطلبة هذا التمييز من خلال رصد التقسيم الصارم بين الرياضات المصنفة كـ«نسائية»، مثل الجمباز، وتلك التي يُنظر إليها كـ«رجالية»، مثل كرة القدم أو الملاكمة، ما يكشف عن استمرار تأثير القوالب النمطية الجندرية داخل الحقل الرياضي.

أكّد الأستاذ أن التدريس في هذا المجال يركّز على الفروقات بين الذكر والأنثى، لا سيما على مستوى البنية الجسدية لكلٍّ منهما. ويتعلّم الطلبة كيفية التعامل البيداغوجي مع وضعيات خاصة خلال ممارسة الرياضة.

من المواضيع التي تناولت مسألة العنف في المعهد مفيدة الميموني، (المؤطر حفصي بالضيوفي)، العنف اللفظي لدى الشباب في الحياة العامة والوسط المدرسي بتونس الكبرى، المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد ريم الدريدي، (المؤطر يوسف الفقي)، perfermance chez l'élite féminine tunisienne de Basket-ball، المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر سعيد (2000) سياري نادية، (المؤطر حفصي بالضيوفي)، corps et éducation physique chez les lycéennes voilées à Beja، المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد

- **كلية الطب – جامعة المنار**، شهدت تطورا خلال السنوات الأخيرة، خصوصا عبر مبادرات بعض الأساتذة في تناول موضوع النوع الاجتماعي.

يُبرز ما تمّ ملاحظته في كلية الطب بتونس التابعة لجامعة المنار وجود فجوة واضحة في التنسيق والمعرفة بين الفاعلين داخل المؤسسة الأكاديمية بخصوص الأبحاث المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعنف القائم عليه. ففي حين أن أعوان المكتبة ينفون وجود أعمال أو بحوث متخصصة في هذا المجال داخل رصيد المكتبة، تؤكّد الدكتورة سمية بورغو، وهي أستاذة بالمؤسسة، عكس ذلك، مشيرة إلى وجود أعمال فعلاً تناولت هذه القضايا.

تكشف هذه الحالة عن الحاجة الملحة إلى تطوير أدوات الفهرسة وتكوين أعوان المكتبة حول المواضيع البحثية التي ليست من اختصاصاتهم، بما في ذلك الجندر والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تكشف إجابات السيدة لطيفة بن يونس، المتصرفة في المكتبة، عن غياب شبه تام للرصيد الوثائقي المتعلق بدراسات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل هذه المؤسسة. إذ لا تتوفر المكتبة على موارد متخصصة، سواء كانت مطبوعة أو إلكترونية، كما لا توجد قواعد بيانات أو تصنيفات موضوعية تسهّل الوصول إلى هذا النوع من

المعارف. وتشير المتحدثة إلى أن الأبحاث الأكاديمية التي تندرج ضمن هذا المجال شبه منعدمة في رصيد المؤسسة، مما يعكس غيابا للطلب من طرف الباحثين والأساتذة أو غياب توجه مؤسساتي واضح نحو إدماج هذه القضايا ضمن السياسة الوثائقية. كما أن عملية اقتناء الموارد تخضع بدرجة أولى لطلبات الأساتذة، والتي لا تشمل في الوقت الحالي موضوع النوع الاجتماعي، ما يساهم في استمرار هذا الفراغ المعرفي.

أما بخصوص طلبات المستخدمين، فإن الإقبال على هذا النوع من المواضيع نادر جدا حسب تصريح المستجوبة، لدرجة أنه يكاد يكون معدوما، ما قد يشير إلى غياب الوعي بأهمية هذا المجال. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الطلبة يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى أي موارد ذات صلة.

أفادت الدكتورة سمية بورقو، في حوار معها، بأن كلية الطب بتونس بدأت منذ السنة الجامعية 2020-2021 في إدراج درس حول العنف المسلّط على النساء ضمن البرنامج البيداغوجي، وهو درس أُنشئ بمبادرة من الدكتورة أحلام بالحاج وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد مثّل هذا الإدراج خطوة نحو إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن التكوين الطبي.

- اعتبارًا من سنة 2023، انطلقت الكلية في تنظيم «**Master Classe**» متخصّصة في العنف المسلط على النساء والفتيات، بدعم من نفس المنظمة الأممية. وقد شهد البرنامج تطوّرًا في محتواه، حيث تم في السنة الأولى إدماج النساء المهاجرات كمحور أساسي، ثم النساء ذوات الإعاقة خلال السنة الحالية. هذا التكوين يتميّز بجمعه بين اختصاصات متعددة، وشارك فيه أطباء من ولايات مختلفة، ممّا يعكس بُعده الوطني وتوجهه التشاركي.

في السياق نفسه، نظّمت الكلية لأول مرة حملة توعوية ضمن فعاليات «16 يومًا لمناهضة العنف ضد النساء»، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وسفارة كندا. واستهدفت هذه الحملة مختلف مكوّنات المؤسسة من طلبة، أساتذة، وموظفين إداريين، مما يشير إلى رغبة واضحة في تكريس ثقافة المساواة ومناهضة العنف داخل الحرم الجامعي.

كما احتضنت الكلية ورشة موجهة للطلبة تناولت العنف الرقمي، وتحديدا ذاك الممارس عبر التكنولوجيات الحديثة. كما تم إعداد دراسة أكاديمية بالشراكة مع الـUNFPA حول العنف المسلط على النساء عبر التكنولوجيا.

ختمت الدكتورة بورقو حديثها بالإشارة إلى أن موضوع العنف أصبح يُطرح بشكل متزايد من قبل الطلبة، خصوصًا الطالبات، وهو ما يعكس من جهة وعي متنامي، ومن جهة أخرى حاجة متزايدة لتطوير المحتوى التعليمي والخدمات الجامعية لمواكبة هذه الاهتمامات.

ما يمكن ملاحظته بوضوح في كلية الطب بتونس هو تنامي الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، خصوصا خلال السنوات الخمس الأخيرة. فقد بدأت هذه المواضيع تفرض حضورها تدريجيا داخل المؤسسة، سواء على المستوى البيداغوجي أو البحثي. ويعود هذا التطور، بدرجة كبيرة، إلى مجهودات عدد من الأساتذة والفاعلين/ات داخل الكلية، مثل الدكتورة أحلام بالحاج والدكتورة سمية بورقو، الذين/اللواتي لعبوا/ن دورا محوريا في تحفيز الطلبة على التفكير في قضايا النوع الاجتماعي والعنف المسلط على النساء والفتيات، ودمجها ضمن اهتماماتهم/ن البحثية.

لقد ساهم هذا التوجه في خلق حركية جديدة داخل الكلية، ترجمت من خلال إدراج دروس متخصصة، تنظيم ورشات وحملات توعوية، والانفتاح على قضايا كانت إلى وقت قريب تُعدّ هامشية في التكوين الطبي. ويبدو أن هذا الانفتاح

لم يكن نتيجة سياسة مؤسساتية واضحة فحسب، بل كان ثمرة مبادرات فردية وملتزمة من بعض أعضاء هيئة التدريس، ممن آمنوا بأهمية دمج مقاربة النوع في مجال الصحة والطب. كما تجدر الإشارة إلى أن الطلبة قاموا كذلك بالأنشطة في إطار النوادي الطلابية لكن للأسف لم نتمكن من الوصول إليهم.

من بين الأعمال البحثية نذكر:

Soulaima Jenhani, sous la direction de R. Bettaieb et Ghachem, «Violence obstétricale : vécu de la femme tunisienne en milieu hospitalier», Faculté de Médecine de Tunis, Tunis (Thèse, 2022).

Jihène Turki Khadija, Mziou O., encadrée par Cheour M., «Impact psychosexuel de la violence conjugale à l'encontre de la femme : étude cas-témoins», Faculté de Médecine de Tunis, Tunis (Thèse, 2017)).

في عدد من المؤسسات الجامعية، يلاحظ غياب شبه تام لمقاربة قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن البحوث في رسائل ومذكرات البحث. من بين هذه المؤسسات:

المدرسة العليا للسمعي البصري والسينما بقمرت – جامعة قرطاج:

رغم أن الطلبة يعالجون مواضيع ذات صلة بالنوع الاجتماعي والعنف في أعمالهم الإبداعية والفنية، مثل الأفلام القصيرة أو الوثائقية، فإنهم لا يطرحون هذه القضايا في إطار البحوث الأكاديمية أو النظريات النقدية للجندر، ما يعكس فصلاً بين الإنتاج الفني والتأصيل العلمي. في هذه المواضيع.

من خلال المقابلة مع كل من السيدة دليلة الفقيري، تقني أول ومكلفة بالمكتبة، والأستاذ عبد الله العياري، أستاذ مساعد ومخرج، يتبين أن المدرسة العليا للسمعي البصري والسينما بقمرت، لا تدرج قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن أولوياتها الأكاديمية أو التوثيقية بشكل ممنهج. فقد صرحت المكلفة بالمكتبة بأن المؤسسة لا تتوفر فيها أية موارد متخصصة في هذا المجال، سواء من حيث الكتب أو قواعد البيانات أو الأدلة البحثية. كما أن الطلبة والأساتذة لا يبدون اهتماما كبيرا بهذه المواضيع، الأمر الذي انعكس على سياسة الاقتناء في المكتبة التي لا تقتني كتبا أو وثائق في هذا التخصص، ولا تسعى لتطوير شراكات لتوفير هذا النوع من المواضيع لأنه ليس مطلوبا.

من جانب آخر، أشار الأستاذ عبد الله العياري إلى أن الطلبة في اختصاصي الإخراج والإنتاج يتناولون قضايا النوع والعنف من خلال أعمالهم السينمائية، إلا أن هذا التناول يظل غالبا ذا طابع فني وإبداعي، يفتقر إلى التأطير النظري والمنهجي الذي يمكن أن يقدمه البحث العلمي الأكاديمي. ويبدو أن هذه المعالجة تعود في أغلب الأحيان إلى اختيارات فردية من الطلبة، لا إلى توجيه مؤسسي أو استراتيجيات تربوية واضحة. أما في التخصصات التقنية مثل الصوت والمونتاج، فإن هذه المواضيع لا تطرح، نظرا لطبيعة التكوين التي تركز على الجوانب الفنية والتقنية دون البعد الاجتماعي أو الجندري.

كما يتضح من الشهادات أن المؤسسة لا توفر تكوينا خاصا للطلبة حول كيفية التعامل مع المواضيع الحساسة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا توجد لديها مبادرات تخصصية أو برامج أكاديمية تدرج النوع الاجتماعي بشكل منهجي. ورغم ذلك، عبر الأستاذ عن استعداده الشخصي لدعم فكرة إدماج هذه المواضيع في التكوين الأكاديمي، مما يعكس وجود نوايا فردية إيجابية لكنها غير مدعومة بقرارات مؤسساتية.

فيما يخص تطور الاهتمام بالموضوع، لم تسجل تغيرات كبيرة عبر السنوات، حيث ظل تناول النوع الاجتماعي قائما في بعض الأعمال، دون أن يتحول إلى توجه أكاديمي واضح. بل على العكس، أشار الأستاذ إلى أن هناك تراجعا في الاهتمام بالأفلام ذات البعد الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة.

- **معهد الدراسات العليا التجارية – جامعة قرطاج:**

وفق المعلومات التي تم الحصول عليها من المكتبة، لا يظهر المعهد اهتماما بهذه المواضيع، سواء في محتوى البحوث أو في السياسة التوثيقية (اقتناء الكتب والموارد ذات الصلة). كما لم يسجل أي توجه لدى الطلبة نحو إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن مشاريع التخرج أو الدراسات التسويقية.

- **المعهد العالي للفنون الجميلة (الدندان) – جامعة منوبة:**

لم تنجز بحوث علمية تتناول النوع الاجتماعي، غير أن بعض الطلبة تناولوا هذه المواضيع بشكل عرضي أو سطحي ضمن إنتاجات تقنية مثل الإشهار أو التصاميم، مما يدل على حضور رمزي وغير مفكر فيه للجندر ضمن المشاريع الفنية.

خلال زيارتنا إلى المعهد العالي للفنون الجميلة (الدندان) – جامعة منوبة، تبيّن أن موضوع النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي لم يحظ باهتمام يُذكر في البحوث الأكاديمية، سواء على مستوى رسائل التخرّج أو مشاريع الطلبة. وقد أكد عدد من الأساتذة والإداريين أن هذا الموضوع يُتناول أحيانا، ولكن بطريقة سطحية، وخاصة في الأعمال التقنية مثل الإشهار أو التصميم الغرافيكي، حيث يتم توظيف صور أو رموز متصلة بالمرأة أو بالتمثيلات الجندرية، دون إدراك واضح للأبعاد الاجتماعية والسياسية المرتبطة بها.

كما أشار بعض المتدخلين إلى أن غياب التكوين المتخصص في هذه القضايا داخل البرامج الأكاديمية، إلى جانب ضعف النقاشات الفكرية حول النوع الاجتماعي داخل الفضاء الجامعي، يُعد من بين الأسباب الرئيسية لغياب هذا النوع من المواضيع في الأبحاث.

في المجمل، يتضح أن حضور قضايا النوع الاجتماعي في المعهد ما يزال هامشيا، ويقتصر على مبادرات فردية أو حضور غير مقصود في بعض الأعمال الفنية، دون أن يتحول إلى محور بحثي أو توجه منهجي واضح.

- **المعهد العالي للتوثيق – جامعة منوبة**

لم يتم إنجاز بحوث أكاديمية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع، باعتبار أن هذه المواضيع تُعد – وفق منظور المؤسسة – خارج اختصاصات التوثيق.

تُبرز هذه الحالات أن غياب الجندر كموضوع بحثي ليس ناتجا فقط عن ضعف الاهتمام الفردي، بل يرتبط أيضا بثقافة مؤسساتية تعزل هذه القضايا عن الاختصاصات أو تعتبرها غير ذات صلة، ما يُبين الحاجة إلى إدماج المقاربة الجندرية في مختلف الحقول العلمية والفنية من خلال التكوين، التأطير، والسياسات الوثائقية.

إضافة إلى المعطيات التي تم جمعها من الإنترنت ومن خلال المقابلات الفردية، نظمنا جلسات مجموعات بؤرية بتاريخ 17 أفريل 2025 بمركز كوثر، حيث دعونا مجموعة من الأساتذة الجامعيين من الجامعات الأربع التابعة لتونس الكبرى. وقد حرصنا على تمثيل مختلف الاختصاصات الأكاديمية بهدف الحصول على رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد حول الموضوع المدروس. ومن الحاضرات، حميدة البور وهنيدة حفصة وسميرة مشري وليليا طقطق قلال راضية مشكان ومريم بن سلامة.

ومن مخرجات اللقاء، يظهر أن تدريس موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الجامعات التونسية مازال يشهد تفاوتًا كبيرًا في طريقة تناوله، سواء في المناهج الأكاديمية أو الأنشطة العلمية والبحثية. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات والمجهودات المبذولة في هذا الصدد، إلا أن هناك تحديات كبيرة تحول دون إدماج هذا الموضوع بشكل منهجي وشامل في البرامج التعليمية.

التخصصات الإنسانية والاجتماعية:

في التخصصات الإنسانية والاجتماعية، مثل المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس والمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، يُلاحظ أن هناك اهتماما متزايدا بمناقشة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. في هذه المعاهد، يُدرَّس العنف كجزء من مواد أكاديمية مباشرة مثل «الطفولة، الشباب والجندر»، إلى جانب دراسات ميدانية تطبيقية حول النساء المعنَّفات وتأثير العنف على الأطفال. إضافة إلى ذلك، يُعتمد على مقاربات متقاطعة مع تخصصات أخرى، مثل الطب، لتعزيز فهم الطلاب لهذا الموضوع من زوايا متعددة. ولكن، ما يزال من الضروري تعزيز الربط بين هذه التخصصات لتحقيق تكامل أعمق في تناول الموضوع.

الاقتصاد والتصرف والإدارة:

في مجال الاقتصاد والتصرف والإدارة، لا يتم إدراج العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل صريح في المناهج، ولا يطرح في بحوث الطلاب بطريقة واضحة. على سبيل المثال، يتم التطرق إلى قضايا النساء رائدات الأعمال، حيث يطرح موضوع العنف في سياقات تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

الصحافة والإعلام:

في معاهد الصحافة، يتم تناول قضايا العنف من خلال المواد الأكاديمية مثل «الجندر»، وكذلك من خلال الأنشطة الطلابية مثل النوادي التي تعنى بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تُنظم دورات تدريبية وحملات توعية حول هذا الموضوع بالشراكة مع المجتمع المدني، ما يعكس اهتمام المعهد بتعزيز الوعي لدى الطلاب حول هذا النوع من العنف. ومع ذلك، ما زال هناك مجال لتحسين وتعميق المناهج الدراسية بشكل يتوافق مع الاحتياجات الحالية.

القانون والعلوم السياسية:

في كليات الحقوق والعلوم السياسية، يُطرح موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال بعض الأنشطة التطبيقية مثل «العيادات القانونية»، التي تعنى بحالات حقيقية لنساء تعرضن للعنف. لكن، رغم هذه الأنشطة، لا توجد برامج أكاديمية متكاملة تركز بشكل رئيسي على هذا الموضوع.

الممارسات الجيدة

تعد الممارسات الجيدة تجارب ناجحة أثبتت فعاليتها وأثرها الإيجابي، سواء في المجال الأكاديمي أو الجمعياتي. ما يميزها ليس فقط نجاحها، بل قدرتها على التكرار، والاستجابة للسياق المحلي، وتحقيق نتائج ملموسة. ويتم تحديدها وفق معايير مثل الابتكار، الاستدامة، مراعاة النوع الاجتماعي، والمشاركة، ما يجعل منها نماذج يُنصح باعتمادها وتعميمها.

تتميّز الممارسات الجيدة التي سنعرضها بتنوعها، وثرائها، وتكاملها. ومن بين أبرز الممارسات الأكاديمية الرائدة، يبرز **ماجستير «النوع الاجتماعي، والثقافة، والمجتمع»** كأحد النماذج المتميّزة التي ساهمت بفعالية في إدماج قضايا النوع الاجتماعي داخل الفضاء الجامعي. ويعد هذا الماجستير ممارسة جيدة لأنه يمثل مسارا أكاديميا متخصصا يعالج القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي من زوايا معرفية متعدّدة (علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، القانون، العلوم السياسية...)، ويشجع على البحث النقدي والميداني حول قضايا العنف، التمييز، والهويات الجندرية، مما يُغني الإنتاج العلمي في هذا المجال ويعزز النقاش العام حوله.

تكمن أهمية هذا النوع من التكوينات في دوره المركزي في إنتاج معرفة علمية محلية قادرة على تفكيك الظواهر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق التونسي، بعيدًا عن المقاربات الجاهزة أو المستوردة. كما يوفّر إطارًا للتفكير والتفاعل بين الطلبة، الأساتذة، والفاعلين في المجتمع المدني، مما يعزز الصلة بين الجامعة والمجتمع، ويجعل من البحث العلمي أداة فعلية للتغيير الاجتماعي.

والجدير بالاهتمام أن هذا الماجستير ليس منعزلا بل نجد تجربة نادي البحوث والدّراسات تغذيه. وهو فضاء فكري تتجمع فيه الدفعات المتتالية لماجستير النوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع تم تأسيسه في 2018 ويتواصل نشاطه إلى اليوم، نظم النادي وشارك في العديد من الملتقيات والندوات، منها ندوة لتسليط الضوء على مسألة الجندر والعنف بالاعتماد على مقاربات متنوعة في مارس 2022 [16]وقد احتضن الملتقى مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية «سيراس» لتسليط الضوء على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في الفضاء المتوسطي وأشكال العنف القائمة على النوع الاجتماعي منذ العصور القديمة والذي جمع ما يقارب 20 باحثا وباحثة من مختلف الاختصاصات في العلوم الانسانية والاجتماعية ودراسات الجندر والأنوثة والرجولة تناولوا العنف بعدسات متنوعة باعتماد مقاربات في التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا، كما قام النادي بالمشاركة مع جمعية أصوات في وضع دراسة بعنوان الأمكنة والفضاءات النسويّة ودورها في نشر ثقافة المساواة : الممارسات الفضلى والعراقيل[17]

(16) https://www.babnet.net/cadredetail-263128.asp

(17) https://www.aswatnissa.org/wp-content/uploads/2025/01/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9.pdf

وقد تم توثيق تجربة ماجستير النوع الاجتماعي والنادي المنبثق عنها في رصد وتوثيق تجـارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية ضمن حلقـات نقاشيــة إقليميــة.

وفي هذا السياق، يتقاطع هذا الماجستير مع ممارسات أخرى، **مثل العيادة القانونية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أو العيادة الخاصة بالهجرة**، والتي تعد بدورها تجربة مبتكرة تمزج بين التكوين الأكاديمي والممارسة الميدانية، وتقر بضرورة تكوين جيل جديد من الباحثين والمختصين القادرين على التفاعل مع ضحايا العنف من مختلف الفئات، ضمن مقاربة شاملة وحقوقية.

حيث تعد هذه المبادرة نموذجا مبتكرا في إدماج البعد التطبيقي داخل المسار الأكاديمي. فهذه المصحات لا تقتصر فقط على التكوين النظري للطلبة، بل تفتح لهم المجال لاكتساب مهارات عملية في التعاطي مع القضايا الحقيقية التي تهم حقوق الإنسان، بما في ذلك قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. تقوم هذه المصحات على مبدأ «التعلم بالممارسة» (learning by doing)، إذ يشرف الطلبة على تقديم الدعم القانوني والاستشارات، تحت إشراف أساتذة مختصين، هذا التمشي يمكن الطلبة من ترجمة المعارف النظرية إلى أدوات ملموسة للتدخل القانوني، كما ينمي لديهم الحس النقدي والالتزام المجتمعي.

تعد كل من **ماجستير «النوع الاجتماعي، الثقافة والمجتمع» والعيادة القانونية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي** من أبرز التجارب الرائدة والمميزة في الجامعة التونسية، نظرًا لما تمثّلانه من نماذج تعليمية مبتكرة تمزج بين **البعد النظري البحثي والتجربة الميدانية العملية**. هاتان المبادرتان تتجاوزان النمط التقليدي للتدريس الجامعي القائم على التلقين، لتقدّما للطلبة فضاءات تعليمية حيّة تسمح لهم ليس فقط بفهم المفاهيم والنظريات، بل أيضًا بممارستها، وتحليلها، واختبارها على أرض الواقع.

ففي حالة ماجستير «النوع الاجتماعي»، لا يكتفي الطلبة بدراسة النظريات أو تحاليل البُنى الاجتماعية والثقافية، بل يُشجّعون على إنتاج أبحاث ميدانية ترتبط بسياقهم الاجتماعي والسياسي، مما يُكسبهم أدوات تحليل نقدي، ووعيًا معمّقًا بالواقع، ويُعزّز من قدرتهم على التأثير فيه.

أما العيادة القانونية، فهي توفّر فضاء تطبيقيا يدرب فيه الطلبة على التفاعل مع حالات واقعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويعملون بإشراف مهنيين من المجتمع المدني والمحاماة، مما يُكسبهم مهارات عملية في الإنصات، التحليل القانوني، والتعاطي مع الضحايا ضمن مقاربة حقوقية شاملة.

هاتان المبادرتان تعززان من **الدمج بين الجامعة والمجتمع والمجتمع المدني**، وتكرسان دور الجامعة كمحرك للتغيير الاجتماعي وليس فقط كمؤسسة للتكوين الأكاديمي. كما تساهمان في تكوين جيل جديد من الباحثات والباحثين، والفاعلات والفاعلين، القادرين على الجمع بين المعرفة العلمية والعمل الميداني، وهو ما يعد من شروط نجاح أي مقاربة جادة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المجال الجمعياتي

تعتبر الجمعيات في تونس الكبرى من الفاعلين الأساسيين في معالجة قضايا المجتمع، وخاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف المسلط عليه. تلعب هذه الجمعيات دورا محوريا في دعم الضحايا، وتعزيز الوعي المجتمعي، والمساهمة في تطوير السياسات والتشريعات التي تحمي حقوق النساء وتكفل المساواة بين الجنسين. يهدف هذا التقرير إلى استعراض الأعمال البحثية من تقارير ومقالات ودراسات التي حققتها الجمعيات في هذا المجال، مع تحليل دورها في مكافحة العنف وتعزيز حقوق النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها.

ما لاحظناه خلال عملية البحث أن عددا غير قليل من الجمعيات لم يعد يمارس نشاطه بصفة منتظمة، إذ تبدو غير نشطة حاليا أو في وضعية جمود. كما تبين أن عددا من الجمعيات يصعب التواصل معها بسبب عدم الرد على الهاتف، إضافة إلى غياب تحديث لمعلومات الاتصال والتواصل بها عبر الإنترنت. وقد واجهنا صعوبة خاصّة في الوصول إلى منشورات هذه الجمعيات وأعمالها البحثية، نظرا لكون الأغلبية منها لا تملك مواقع إلكترونية رسمية تيسر الوصول إلى إنتاجها المعرفي. هذا النقص في التوثيق الرقمي في المعطيات يعد من العوائق الأساسية التي تحدّ من إمكانيات الرصد والتحليل الشامل لدور الجمعيات في تطوير المعرفة حول النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

في إطار هذا المشروع، نظم مركز كوثر مجموعات بؤرية جمعت ممثلين وممثلات عن عدد من الجمعيات الناشطة في تونس الكبرى، وذلك بهدف التباحث حول أنشطتهم وإصداراتهم المتعلقة بموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي. شكلت هذه اللقاءات فرصة لفهم طبيعة تدخلاتهم، وتقييم مدى انخراطهم في إنتاج المعرفة أو تطوير أدوات للتوعية والتصدي لهذه الظاهرة.

تطرّقت عديد الجمعيات في تونس الكبرى، من خلال تقاريرها، مقالاتها البحثية ونشراتها الدورية، إلى موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، كل من زاوية تخصصه ومجال تدخّله، مما أتاح تنوعا في المقاربات والرؤى حول هذه الإشكالية من بين المبادرات المهمة في مجال رصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس، نجد عددا من الجمعيات والمنظمات التي راكمت خبرات طويلة في هذا المجال، من خلال إنجاز دراسات وتقارير نوعية، سواء بشكل دوري أو ضمن مشاريع محددة.

نجد مثلا الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، التي تُعد من أبرز الفاعلات في هذا المجال. فقد أعدّت منذ سنوات عديدة تقارير حول العنف ضد النساء، سواء في الفضاءات العامة أو الخاصة، إلى جانب دراسات معمقة أنجزتها عضوات من داخل الجمعية، تشمل مقاربات نسوية قانونية واجتماعية. كما ساهمت في التأسيس لخطاب نقدي حول السياسات العمومية المتعلقة بالعنف القائم على النوع فمن بين أهدافها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في جميع المجالات وتمكين المرأة وحمايتها من العنف وتطوير التشريعات والسياسات التي تعزز حقوق المرأة. من بين الدراسات التي قامت بها النساء الديموقراطيات.

Hlima Jouini, Monia Kari (Coord.), Guide en 100 mesures pour l'éradication de la violence à l'égard .des femmes et des filles. Tunis 2017

Najet Jaouadi et Thouraya Bouyahia, L'accès à la justice des femmes victimes de violence. Entraves et défis. 2021, ATFD/ OXFam

ATFD, Femmes et rapports de genre au fil de la presse tunisienne en période de transition, Août 2011

بدوره، يلعب **المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)** دورًا محوريًا، إذ أدمج قضية العنف القائم على النوع في تقاطعاتها مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من بين ما أصدره المنتدى في علاقة بالنوع الاجتماعي، كراسات المنتدى عدد 9: العنف الجندري ضد النساء إشراف وتحرير أم الزين بن شيخة، نوفمبر 2023 و كراسات المنتدى عدد 10: المهاجرات الأفرقيات من جنوب الصحراء في تقاطع الجندر والعنصر إشراف أمال قرامي، ديسمبر 2023 و التجربة التونسية في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي انجاز الاستاذة نعيمة الفقيه و violations des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses dans le secteur du tex-tile (étude de cas: la région de Monastir) لمنير حسين

كما أنتجت جمعية «**أصوات نساء**» عددا من الدراسات في السنوات الأخيرة، منها تقارير حول العنف السياسي ضد النساء، العنف الرقمي، والعنف ضد الصحفيات والفاعلات في المجال العام، وهي تقارير تُبنى غالبا على رصد ميداني وتحليل سياقي.

من الدراسات: الأمكنة والفضاءات النسوية ودورها في نشر ثقافة المساواة: الممارسات الفضلى والعراقيل أكتوبر 2024، آمال قرامي

Dorra Mahfoudh Draoui et Amel Mahfoudh, #EnaZeda : Le harcèlement sexuel en Tunisie. Entre tabou et libération de la parole des femmes. Edit. Déc.2021 العنف الرقمي الافتراضي فتحية السعيدي، أفريل 2023

Femmes et transport en Tunisie : l'insécurité du quotidien. L'épreuve genrée des déplacements du quotidien en contexte urbain et rural Stéphanie Pouessel, 2021

في نفس الإطار، عملت **الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية** على إدماج قضية العنف القائم على النوع ضمن دراساتها، لاسيما في ما يخص الحريات الجسدية والجنسية، والعنف القانوني والمؤسساتي ضد الفئات المهمّشة. منها:

Droits sexuels, Droits Humains à part entière 2017/ حفيظة شقير ووحيد الفرشيشي

Discrimination et stigmatisation dans le discours et la pratique
التمييز والوصم في الخطاب والممارسة من إعداد: محمد أنور الزياني / ديسمبر 2021

أما **جمعية «تقاطع» (Intersection)**، فتميزت بإنتاج التقارير، التي يحررها شابات وشباب من منخرطي الجمعية، تسلط الضوء على مختلف أشكال التمييز والعنف، من بينها العنف القائم على النوع، في السياسة والاقتصاد والفضاء العام.

دليل الأمان الرقمي للناشطات والناشطين ديسمبر 2024

السجن، الابتزاز، والتهديد ثمن مشاركة النساء في الشأن العام مارس 2024

سلسلة أوراق الدليل القانوني "التنمر الإلكتروني" فيفري 2022

من جهة أخرى، أصدرت جمعية «**موجودين**» تقارير تحليلية مهمة حول وضع مجتمع الميم عين والفئات المهمشة في تونس، وتناولت من خلالها العنف الرمزي، الاجتماعي، والقانوني الذي يطال هذه الفئة، كما أنجزت دراسات حول واقع الحريات والتمييز المبني على النوع والهوية. من القارير التي قامت بها:

enquête sur les violences contre les personnes lgbtq

استقصاء حول العنف ضد الأشخاص LGBTQ

Conseils de Sécurité

Guide respecte moi احترمني

كما بدأت جمعية اليافعين/اليافعات مؤخرًا بالعمل على قضايا النوع الاجتماعي في منشوراتها وموادها التوعوية، خاصة تلك الموجهة إلى الفئات الشابة في مناطق مختلفة من البلاد، مركزة على التمييز الجندري في الفضاءات التربوية والاجتماعية. منها مشروع «هن...الأن» لتمكين المرأة من أجل أدوار قيادية في الشرق الأوسط، دراسة حول تصورات اليافعين واليافعات حول أهم أشكال عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد اليافعات 2020.

وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت منظمات دولية في إنتاج دراسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس، نذكر من بينها:

- **هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)**، التي دعمت وأعدّت عدة تقارير، خاصة تلك المتعلقة بفعالية القانون عدد 58 لسنة 2017.
- **اليونسكو (UNESCO)**، من خلال دعم البحوث المتعلقة بالعنف الرقمي ضد الصحفيات ونساء الإعلام.
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)**، الذي شارك في إعداد الخرائط الوطنية لخدمات الإحاطة بالناجيات.
- **منظمة أوكسفام (OxFam)**، التي ساهمت في دعم أبحاث تتعلق بالتمكين الاقتصادي والعنف المبني على النوع.
- **EuroMed Rights وCAWTAR** ، اللذان نشرا دراسات نوعية حول السياسات العمومية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية والمغاربية.
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)**

الممارسات الجيدة

من بين الممارسات الجيدة التي يمكن الإشارة إليها في مجال التربية على المساواة والعدالة بين الجنسين، تبرز تجربة **جمعية اليافعين/ات** باعتبارها نموذجا مبتكرا وواعدا. فقد عملت الجمعية على إدماج منظومة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الوسط المدرسي، عبر إحداث نواد داخل عدد من المعاهد، تُعنى بتكوين التلاميذ/ات حول قضايا المواطنة والنوع الاجتماعي. وتمثل هذه النوادي فضاءات حوارية تفاعلية تسهم في نشر ثقافة الحقوق، ومناهضة التمييز، وتنمية التفكير النقدي لدى الشباب، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومن المبادرات اللافتة في هذا الإطار، قيام الجمعية بتعليم التلاميذ كيفية إعداد دراسات علمية ميدانية تُعنى بمشاكلهم الواقعية داخل المؤسسات التربوية، مما مكنهم من التعبير عن أنفسهم بطريقة علمية ومنهجية، ومن ترجمة تجاربهم الفردية إلى إنتاج معرفي له بعد تشاركي ومجتمعي. وقد جاءت هذه المبادرة في إطار مشروع تشاركي قامت به الجمعية بالشراكة مع المعهد الفرنسي للبحث من أجل التنمية (IRD)، وبإشراف علمي من الدكتور سفيان جاب الله، ما أضفى على التجربة بعدا أكاديميا يعزز مصداقيتها ويعطيها قابلية للتكرار والتطوير.

إن أهمية هذه المبادرة لا تقتصر على تمكين التلاميذ/ات من أدوات علمية وتحليلية، بل تتجلى أيضا في تحويل المؤسسات التربوية إلى فضاءات فاعلة في مناهضة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتثبيت قيم العدالة والكرامة في سنّ مبكرة، ضمن مقاربة تشاركية تراهن على التغيير من الداخل ومن خلال الفئات الشابة.

من بين الممارسات الجيدة الأخرى، تبرز تجربة **جمعية تقاطع**، التي تميزت بمقاربة تمكينية تركز على الاستثمار في قدرات الشباب، خصوصا من الطالبات والطلبة الباحثين/ات. فقد راهنت الجمعية على إشراك شبابها ليس فقط كمستفيدين من مشاريعها، بل كفاعلين رئيسيين في إنتاج المعرفة وتحرير التقارير التي توثق لانتهاكات الحقوق أو تحلل الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والحريات.

ولتحقيق هذا التمشي، وفرت الجمعية دورات تدريبية متخصصة لفائدة أعضائها/عضواتها من الشباب، شملت أدوات الرصد والكتابة والتحليل الحقوقي، مما مكنهم لاحقا من صياغة تقارير دورية وتحليلات معمقة باتت تصدر باسم الجمعية وتعتمد على عمل ميداني ورؤية نقدية نابعة من الواقع. هذه المقاربة لا تسهم فقط في إنتاج محتوى علمي، بل تعزز كذلك حس المواطنة والنقد والمسؤولية الجماعية لدى المشاركين/ات، وتجعل منهم جيلا واعيا بقضايا النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وقادرا على الدفاع عنها بالمعرفة والحجة.

وتُعد تجربة «تقاطع» في هذا السياق مثالًا ناجحًا على دمقرطة إنتاج المعرفة داخل المجتمع المدني، وعلى تجاوز العلاقة التقليدية بين «الخبير» و«الناشط»، نحو نموذج أفقي يقوم على التكوين المستمر، والتفكير التشاركي، والعمل الجماعي القائم على البحث والتوثيق.

إضافة إلى تجربة **أصوات نساء** التي أنشأت نوادي في بعض الكليات مثل كلية العلوم السياسية والقانونية، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وكلية العلوم القانونية والسياسية، يمكن اعتبار هذا التوجه نحو المحيط الأكاديمي خطوة استراتيجية هامة نحو تجسير العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية. فمثل هذه المبادرات تُساهم في إدماج ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الفضاء الجامعي، وتُتيح للطلبة فضاءً للنقاش، التكوين، والمشاركة في مبادرات مدنية تُلامس قضايا واقعية من محيطهم المجتمعي.

هذا الانفتاح لا يعزز فقط وعي الطلبة بأبعاد النوع الاجتماعي والعنف المبني عليه، بل يُمكن أن يُشكّل أرضية خصبة لبلورة مشاريع بحثية وتوعوية مشتركة بين المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية. كما أنه يُساعد في تكوين جيل جديد من الفاعلين والفاعلات على وعي بالقضايا الحقوقية، مُدرب على التفكير النقدي، ومؤهل للمساهمة الفعلية في تغيير السياسات والممارسات من الداخل، سواء في الحقل الأكاديمي أو المدني.

من الممارسات الجديرة بالذكر أيضا، ما لمسناه في تجربة جمعية «أصوات نساء» التي اعتمدت على الفن كوسيلة للمناصرة والدفاع عن حقوق النساء. فالفن، في هذا السياق، لم يكن مجرد أداة للتعبير، بل تحوّل إلى لغة بديلة تُخاطب الوجدان وتفتح المجال أمام نقاشات مجتمعية أعمق حول قضايا العنف والتمييز، خارج الإطارات الكلاسيكية. من خلال المسرح، والرسم، والتصوير، والقصص المصوّرة، تمكنت الجمعية من كسر حاجز الصمت، وتوسيع دائرة التوعية، وجعلت من قضايا النوع الاجتماعي موضوعًا حاضرًا في الفضاء العام، يمكن تداوله من قبل فئات مختلفة، وخاصة الشباب.

وتعد هذه المقاربة الفنية ممارسة جيدة لأنها جمعت بين الإبداع والتأثير الاجتماعي، ونجحت في الوصول إلى جمهور أوسع لا تتوجه إليه دائمًا الخطابات القانونية أو الأكاديمية. كما أظهرت أن النضال من أجل حقوق النساء لا يقتصر على القاعات المغلقة أو الحملات التقليدية، بل يمكن أن يُستعاد في الشارع، في المعرض، أو على خشبة المسرح، بأشكال تحرك المشاعر وتحفز التغيير.

من التظاهرات نذكر «مهرجان "أصوات نسوية"[18]

نعتبر هذه التجارب ممارستان جيدتان ليس فقط لأنهما مبتكرتان، بل أيضا لأن لهما تأثيرا مباشرا وملموسا في الميدان، من خلال المراهنة على فئة الشباب واليافعين بوصفهم فاعلين مركزيين في مقاومة العنف والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

وما يلاحظ من خلال الحصر الميداني أن كل الفئات الاجتماعية ممثلة بدرجات متفاوتة في المبادرات الحالية، غير أن كل جمعية تتناول موضوع العنف من زاوية اختصاصها أو توجهها الخاص: فبعض الجمعيات تركز على العنف الاقتصادي مثل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى على العنف السياسي مثل جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات أو العنف الاجتماعي مثل الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات، وكل منها ينطلق من أهدافه وسياساته في فهم الظاهرة والتفاعل معها.

كما لوحظ خلال هذا الحصر أن بعض المنظمات الدولية بدأت في السنوات الأخيرة بالتركيز على فئة الأشخاص في وضعية إعاقة من منظور العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما هو الحال في مشاريع منظمة المادة 19 التي أطلقت حملات مناصرة وتوعية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة [19]في النصف الثاني من 2024، ومنظمة اليونسكو، فقد أطلقوا

(18) https://www.jomhouria.com/art163306_%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86%20"%D8%A3%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9"%20%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9%20%D8%A3%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%20%D8%B6%D8%AF%20%D9%83%D9%84%20%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2

(19) https://hakaekonline.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9-19-%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D9%85-%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9/

في جويلية 2024 دليل حول الممارسات الفضلى في التعاطي الإعلامي مع قضايا الإعاقة ومع الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو توجه يفتح المجال لإدماج تقاطعات جديدة داخل الحقل الحقوقي.[20]

ورغم كثافة العمل الميداني للمجتمع المدني وتعدّد مبادراته، يسجل ضعف واضح في العلاقة بينه وبين المؤسسات الأكاديمية.

فباستثناء بعض الشراكات المعزولة – مثل ما تم بين بعض الجمعيات والمنظمات ومعهد الصحافة أو كلية العلوم السياسية والقانونية أو بين بعض الباحثين ومركز كوثر، والمثير للاهتمام أن غالبية الجمعيات، عند سؤالها في المجموعات البؤرية، صرّحت بأنها تستعين في بعض بحوثها بباحثين أكاديميين. وهذا ما يستوجب طرح تساؤل عميق: هل يتم اللجوء إلى الأكاديميين بسبب كفاءتهم البحثية أم بسبب انخراطهم أصلا في المجتمع المدني ونشاطهم داخله؟

من جهة أخرى، تبيّن أن الجامعات لا تنخرط بشكل واسع في مشاريع المجتمع المدني، وقد يعود ذلك إلى شعور بعض الأساتذة أو الباحثين بأن اختصاصاتهم بعيدة عن القضايا المجتمعية أو السياسية، ما يعكس فجوة معرفية ومؤسساتية بين الحقل الأكاديمي والمجتمع المدني. لكن، في المقابل، يُمكن ملاحظة بعض نقاط الالتقاء، خصوصًا في اختصاصات مثل علم الاجتماع، الدراسات الجندرية، أو الحقوق أو الصحافة، ما يعني أن تعزيز هذا الجسر ممكن إذا توفرت الإرادة والتخطيط.

مقترحات لتعزيز جهود الوقاية

انطلاقا من هذه المعطيات، نرى أنه من الضروري تطوير آليات فعالة لتعزيز جهود الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحسين التنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني والمجال الأكاديمي. من بين المقترحات العملية الممكنة في هذا الإطار:

أولًا، يمكن إنشاء **منصة إلكترونية مشتركة** تمكن من تجميع الدراسات والتقارير الصادرة عن الجمعيات وكذلك الأبحاث الجامعية، مما يتيح الوصول الحر والمتبادل للمعرفة المنتجة من الطرفين. هذه المنصة قد تكون بإشراف شبكة من الجامعات والجمعيات، وتلعب دورا في خلق حوار معرفي دائم.

ثانيًا، تنظيم **منتديات سنوية للمعرفة المشتركة** تجمع بين الباحثين، الطلبة، وممثلي الجمعيات بهدف مناقشة نتائج البحوث، استشراف التحديات، وتبادل الخبرات. هذه اللقاءات تمثل فضاء لتفكيك الصور النمطية المتبادلة وبناء علاقات عمل أكثر عمقا.

ثالثا، تطوير **برامج تدريب مشتركة** بين الجمعيات والجامعات لتبادل المهارات: فالجمعيات تدرب الطلبة على أدوات الرصد والعمل الميداني، في حين تكون الجامعات النشطاء على أسس البحث العلمي.

رابعا، إحداث **مرصد مشترك بين المجتمع المدني والجامعات** يُعنى بجمع وتنسيق وتحليل البيانات المتعلقة

(20) https://www.babnet.net/cadredetail-291175.asp

بمختلف أشكال العنف المبني على النوع. يشكل هذا المرصد فضاء تشاركيا يجمع بين الخبرة الميدانية للجمعيات والمعرفة العلمية للمؤسسات الأكاديمية، حيث يمكن للطلبة، خاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، الانخراط في مراحل متعددة من العمل البحثي، بدءا بجمع المعطيات من الميدان، مرورا بتحليلها، ووصولاً إلى إعداد التقارير العلمية والميدانية. هذا الانخراط لا يعزز فقط من قدراتهم الأكاديمية والبحثية، بل يُمكّنهم أيضًا من تطوير مهارات عملية تسهم في اندماجهم المهني، سواء في المجال المدني أو في المؤسسات البحثية. وفي المقابل، يستفيد المجتمع المدني من تحاليل دقيقة ومحدّثة حول وضع العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما يسمح له ببناء تدخلات أكثر نجاعة، مستندة إلى معطيات موثوقة وقابلة للتوظيف ضمن السياسات والبرامج الوقائية. إن هذا النوع من المبادرات لا يساهم فقط في إنتاج المعرفة، بل يخلق أيضًا جسور تفاعل مستدامة بين الجامعة والمجتمع، ويكرّس ثقافة العمل التشاركي في مواجهة أحد أكثر التحديات الاجتماعية تعقيدا.

خاتمة

نستخلص مما سبق أن الجهود المبذولة في مجالي البحث الأكاديمي والعمل الجمعياتي حول قضايا العنف المسلط على النوع الاجتماعي تتفاوت من حيث العمق، المنهج، والانتشار. ففي المجال الأكاديمي، لا تحظى هذه القضايا بالاهتمام نفسه في جميع الاختصاصات، إذ تظل بعض التخصصات أكثر انفتاحًا على قضايا النوع الاجتماعي، في حين تغيب هذه المواضيع شبه كليا عن مجالات أخرى. ويمكن تفسير هذا التفاوت بعدة عوامل، من بينها طبيعة التكوين الأكاديمي الذي يوجه المواضيع البحثية نحو اهتمامات معرفية معينة، بالإضافة إلى ضعف الوعي أو غياب الرغبة لدى بعض الباحثين والباحثات في الانخراط في قضايا ما تزال تُعتبر في بعض الأوساط «هامشية» أو «حساسة».

أما على مستوى المجتمع المدني، فإن الملاحظ هو الزخم الكبير في التعاطي مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء من خلال الحملات الميدانية أو عبر تقديم الدعم للناجيات والعمل على تغيير الذهنيات. غير أن هذا النشاط لا يخلو من التفاوت أيضا، إذ لا تمتلك كل الجمعيات نفس الإمكانيات المادية أو الموارد البشرية لإعداد الدراسات الميدانية أو لتحليل البيانات ونشرها بشكل منتظم. ومع ذلك، برزت بعض المبادرات الجامعية والجمعياتية الريادية، التي لا تكتفي بالتحرك على الأرض فحسب، بل تسعى أيضا إلى إنتاج معرفة نقدية، تؤسس لبدائل نظرية وتطبيقية في مقاربة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وتعد هذه التجارب، رغم محدوديتها، نماذج يحتذى بها، حيث أظهرت قدرة على الربط بين ما هو بحثي نظري وما هو عملي ميداني، مما يمنحها وزنا خاصا في مشهد مقاومة العنف. إن دعم هذه المبادرات، ومأسستها، والعمل على تكرارها وتوسيع أثرها، يعد من الأولويات في سبيل بلورة استراتيجيات فعالة ومبنية على معطيات دقيقة، تراعي الخصوصيات المحلية والتقاطعات بين الفئات المستهدفة.

وعليه، فإن تعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع المدني، وتطوير آليات لتبادل المعارف والتجارب، يمثل خطوة حاسمة نحو فهم أعمق وأكثر دقة لظاهرة العنف المسلط على النساء، ومن ثَمَّ العمل على محاربتها في كافة المستويات: القانونية، الثقافية، الاجتماعية والإعلامية.

